E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.8/2019/CRP.1
6 February 2019
ORIGINAL: ARABIC

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية
الدورة الثانية
بيروت، 20-21 آذار/مارس 2019

البند 15 من جدول الأعمال المؤقت

حلقة نقاش

التوجهات الاستراتيجية لعمل الإسكوا في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية للفترة 2020-2025

1- أُعدّت هذه الوثيقة للاسترشاد بها في حلقة النقاش حول التوجّهات الاستراتيجية لعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) للفترة 2020-2025 في إطار برنامجها الفرعي 4 المعني بالتكنولوجيا من أجل التنمية والتكامل الإقليمي، على أساس تصوّر الأمانة التنفيذية للإسكوا للاحتياجات والتحديات المرتبطة بالتكنولوجيا والابتكار في المنطقة العربية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

أولاً- التحديات في المنطقة العربية

2- تواجه المنطقة العربية تحديات عديدة في التنمية المستدامة، منها:

- البطالة: لا تتيح سوق العمل في المنطقة العربية فرصاً كافية لاستيعاب القوى العاملة المتوفرة، ولا سيما من الشباب. وتبلغ نسبة الشباب الباحثين عن عمل 40 في المائة من مجموع البطالة في المنطقة العربية[1]، في حين أن نسبة الالتحاق بالتعليم العالي تجاوزت 30 في المائة في معظم الدول العربية[2]؛

(1) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وأكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا المصرية، تقرير اليونسكو للعلوم: نحو عام 2030 (باريس، 2018)، https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000235406.

(2) المرجع نفسه.

- ندرة المياه: تشير تقارير الإسكوا إلى أن 18 من أصل 22 بلداً عربياً كان دون عتبة ندرة المياه المتجددة و13 منها دون عتبة ندرة المياه المطلقة[3]؛

- منظومات ابتكار غير فعالة: لا يزال ضعف الابتكار يؤثر سلباً على القيمة الاقتصادية المضافة وعلى القدرة التنافسية للاقتصادات العربية. وقد حلّت المنطقة في المرتبة الرابعة عالمياً (من مجموع سبع مناطق) في مؤشر الابتكار العالمي (GII) لعام 2018[4]؛

- ضعف البيئة التشريعية والتنظيمية لقطاع الأعمال: يحدّ في معظم الدول العربية من قدرة روّاد الأعمال على تأسيس الشركات، ويضيّق من فرص العمل، ويكبح النمو الاقتصادي؛

- ضعف القدرة على استيعاب التكنولوجيا: يؤثر على تطوير التطبيقات في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فيسهم في تدني معدل المنطقة العربية في مؤشر ريادة الأعمال العالمي (GEI)[5]؛

- الفجوة الرقمية والمعرفية: لا تزال الفجوة قائمة بين المنطقة العربية وسائر مناطق العالم؛

- ضعف الأمن السيبراني: تزداد المهددات والمخاطر السيبرانية مع اتساع نطاق استخدام التكنولوجيا، ودخول التكنولوجيات الجديدة في مختلف نواحي الحياة؛

- ضعف الخدمات الحكومية الإلكترونية: حقّق العالم زيادة كبيرة في الخدمات العامة المقدّمة عبر الإنترنت أو المنصات النقّالة، ومع ذلك تراجعت المنطقة العربية أكثر من 10 مراتب[6] في مؤشر تطوّر الحكومة الإلكترونية (e-GDI). وسجّلت المنطقة معدلاً في المشاركة الإلكترونية أدنى من المعدل العالمي. ومن أسباب ضعف الأداء النقص في التمويل، وهجرة الأدمغة، وندرة المهارات المطلوبة، وعدم مواكبة الأطر التنظيمية القائمة للتطوّر المتسارع. وتشير التقديرات إلى أن نسبة الدول العربية التي لديها سياسات في مجال البيانات الحكومية المفتوحة لا تتجاوز 33 في المائة[7]. ويتوقّع أن تتخطى نسبة سكان المناطق الحضرية 66 في المائة من سكان العالم بحلول عام 2050، ما يزيد الطلب على الخدمات الإلكترونية في المدن[8].

---

(3) E/ESCWA/SDPD/2015/Booklet.3.

(4) البيانات متوفرة على الرابط: https://www.globalinnovationindex.org/gii-2018-report.

(5) بيانات عامي 2016 و2017، وهي متوفرة على الرابط:
http://thegedi.org/global-entrepreneurship-and-development-index.

(6) تقديرات الإسكوا بالاستناد إلى مسح أجرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة.

(7) بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، متوفرة على الرابط:
https://www.oecd.org/mena/governance/digital-governance-mena.pdf.

(8) توقعات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، متوفرة على الرابط:
https://esa.un.org/unpd/wup/publications/files/wup2014-highlights.Pdf.

ثانياً- التوجهات في السياسات المتعلّقة بالتكنولوجيا في المنطقة العربية

3- تتأثر المنطقة العربية، كغيرها من المناطق في العالم، بالتطورات التكنولوجية المتسارعة، والانتشار الواسع للتكنولوجيا، وتعدد تطبيقاتها، وتوفر القدرات الحاسوبية المناسبة لها على المستوى العالمي. ويعرض هذا الجزء من الوثيقة أهم ما شهدته أو ستشهده المنطقة من توجهات في هذا المجال.

4- تلتزم الحكومات في المنطقة العربية بمكافحة الفساد، وتنشيط التفاعل مع المواطنين، وزيادة كفاءة المؤسسات العامة وشفافيتها. لكنّها تواجه تحديات في التحول الرقمي، ذكر بعضها آنفاً. ويسعى صانعو السياسات إلى وضع خطط لقنوات جديدة للخدمات العامة بالاعتماد على التكنولوجيا والابتكار. وأعدّت نصف الدول العربية تقريباً استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي.

5- وفي المنطقة برامج للابتكار وتحفيز التصنيع، ولكنّ نجاحها يتوقف على كفاءة البيئة الحاضنة والإطار التشريعي والتنظيمي للابتكار وريادة الأعمال بما يشمل أكبر عدد من أصحاب المصلحة. وتُبذل جهود وتطلق مبادرات لتطوير الحاضنات والمسرّعات التكنولوجية، ولكن ينبغي تكثيفها في جميع الدول وتشجيع تبادل التجارب الناجحة.

6- وقامت بعض الدول العربية، بدعم من الإسكوا، بمراجعة منظومات نقل التكنولوجيا والابتكار الوطنية، واستحداث بنى مؤسسية وتعديل القوانين والأنظمة ذات الصلة لتعزيز هذه المنظومات، وزيادة التعاون بين الأوساط الأكاديمية والبحثية والجهات الصناعية والاقتصادية. وستواصل الإسكوا تقديم الدعم للدول الأعضاء لضمان استدامة الإنجازات وتحديث المنظومات الوطنية للدول الراغبة بذلك مع مراعاة خصوصياتها. كما اعتمدت بعض الدول العربية سياسات وطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار، وأقرت جامعة الدول العربية الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار في شهر آذار/مارس 2017. ويستلزم تنفيذ السياسات الوطنية والاستراتيجية الإقليمية المواءمة مع خطة عام 2030.

7- ويستدعي الحد من المخاطر المرافقة للتكنولوجيات المتقدمة تحديثاً مستمراً للأطر القانونية والتشريعية للأمن السيبراني. ولا بد من العمل بنهج تعدد أصحاب المصلحة في حوكمة الإنترنت، ضمن أطر إقليمية مرنة تواكب التطورات العالمية.

ثالثاً- عمل الإسكوا في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية في الفترة 2020-2025

8- انطلاقاً من التحديات المذكورة والتوجهات في المنطقة العربية، تقترح الأمانة التنفيذية للإسكوا تركيز العمل على المواضيع التالية:

(أ) التحوّل الحكومي الرقمي ومساعدة الدول المتأثرة بالنزاعات على استرجاع الخدمات العامة إلكترونياً، ودعم جميع الدول الأعضاء على تطوير خدمات متعددة القنوات، وتعزيز سياسات البيانات المفتوحة والمشاركة الإلكترونية، وتطوير الأطر التنظيمية والقانونية الوطنية لتلبية متطلبات التكنولوجيا الرقمية والجديدة؛

(ب) تسخير التطور المتسارع للتكنولوجيا لاقتراح حلول مبتكرة في القطاعات التنموية المختلفة، مثل الحلول المعتمدة على التكنولوجيا النانوية والحيوية، وتطوير خدمات وتطبيقات مبتكرة بالاعتماد على البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، وتقديم الخدمات العامة بالاستفادة من التكنولوجيات الجديدة التي تُعدّ واعدةً في زيادة الإنتاجية والإسهام الفاعل في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ج) صياغة سياسات وطنية للابتكار في الدول الأعضاء لمواجهة تحديات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية اللازمة لإيجاد بيئة مواتية للابتكار وريادة الأعمال؛

(د) تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بما في ذلك بين الهيئات العامة والجهات الخاصة لتنفيذ الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار، وتوافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية؛

(هـ) العمل على دعم البرامج المتقدمة في مجال الابتكار وريادة الأعمال التي تتصدى لتحديات المنطقة العربية؛

(و) تطوير خطط عمل وطنية للتنمية الرقمية في عدد من الدول الأعضاء، تتوافق مع خطة عام 2030 وتشمل الشركاء والنظراء على المستوى الوطني؛

(ز) تعزيز مشاركة المجتمعات العربية في الحوارات بشأن حوكمة الإنترنت في المنطقة العربية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، وتحسين الفهم المشترك لقضايا وأولويات حوكمة الإنترنت في مجال التنمية المستدامة.

رابعاً- محاور النقاش

9- تهدف حلقة النقاش إلى عرض تجارب وطنية عن دور التكنولوجيا والابتكار في تحقيق التنمية المستدامة، وإلى تبادل الخبرات والدروس المستقاة، وتحديد الأولويات للفترة المقبلة في هذا المجال. كما ترمي الحلقة إلى توجيه عمل الإسكوا في تقديم الدعم للدول الأعضاء حسب الأولويات.

10- وسيتطرق المشاركون إلى المواضيع التالية:

- الاتجاهات العالمية لسياسات التكنولوجيا والابتكار وأثرها على سياسات الدول العربية؛
- سياسات التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، ومنها سياسات التحول الرقمي، والاقتصاد الرقمي، والابتكار والتكنولوجيات الجديدة، وتمكين الشباب وروّاد الأعمال، والمبادرات المتصلة بها؛
- الأثر المحقّق والمتوقع لهذه السياسات والمبادرات على التنمية المستدامة في الدول العربية؛
- التحديات التي تواجهها الدول الأعضاء في تنفيذ السياسات والمبادرات وسبل تجاوزها؛
- مقترحات لدور الأمانة التنفيذية للإسكوا في مواكبة التوجهات التكنولوجية الجديدة ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام 2030.

11- يشارك في حلقة النقاش ممثلو الدول الأعضاء، وعدد من الخبراء والاستشاريين المدعوين. والدول الأعضاء الراغبة بتقديم عرض موجز لتجاربها وسياساتها مدعوة إلى إعلام الأمانة التنفيذية بذلك قبل 10 آذار/مارس 2019، وإرسال المشاركة المقترحة.

12- يجري النقاش باللغة العربية.

13- نقطة الاتصال في الأمانة التنفيذية للإسكوا: السيدة منال طبارة: tabbarm@un.org.